



# الإطار النظري للفكر التنموي

أدارت البلدان ، تاريخيا ، اقتصادياتها اعتمادا على المدارس الاقتصادية التي سادت . وقد عكست هذه المدارس الظروف والمصالح في الحقب التاريخية المختلفة . فرغم الدعوة الحالية للتخلص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يلاحظ أن المدرسة التجارية (1500-1776) نادت تاريخيا بهذا التدخل ، وضرورة الحماية ، واعتبرته حاسما لسلامة النشاط الاقتصادي . وقد استمدت هذه المدرسة مبررات دعوتها للحماية في ظل تقارب معدلات النمو في البلدان الأوروبية آنذاك . وذلك أن مثل هذا التقارب يفضي إلى منافسة اقتصادية أشد ، وعندها تشتد الرغبة في حماية المنتجات المحلية ضد المنتجات الأجنبية .

مسئلة من د. الكواز 2006

■ ثم بدأت الدعوة إلى الحرية الاقتصادية في فرنسا أولاً ثم بريطانيا منتصف القرن الثامن عشر على يد مدرسة الفيزوقراط ، لتخف هذه الدعوة لاحقاً في فرنسا بسبب الحاجة للحماية ضد السلع البريطانية على وجه الخصوص . بعد ذلك انتقلت الدعوة إلى الحرية الاقتصادية إلى بريطانيا على يد آدم سميث A. Smith في كتابه الشهير "ثروة الأمم : بحث في طبيعة ومسببات الثروة" The Wealth of Nations: An Inquiry into the Nature and causes of the Wealth عام 1776 . واستمرت بريطانيا تدعو لمبدأ الحرية الاقتصادية طيلة الفترة التي سادت بها العالم اقتصادياً .

ويرى هذا الكتاب الذي لقي صيتاً واسعاً في العالم أن نجاح وفشل التنمية محصور بعاملين : الأول ، حظ الدولة في الغنى والفقر من الأراضي الزراعية ، والثاني ، نوعية السياسات الاقتصادية المتبعة (بمعنى اتباعها أو عدم اتباعها للحرية الاقتصادية) . فالدولة المحظوظة هي التي حباها الله بالموارد الزراعية، والسياسات الاقتصادية الحكيمة فتترك الأفراد يمارسون نشاطهم دون قيود من قبل الحكومة .

وقد اتسقت هذه المقولات مع ظروف بريطانيا طيلة القرن التاسع عشر من حيث وفرة الأراضي الزراعية ، وسيادة الحرية الاقتصادية وسيادتها الصناعية بحيث لم يُخش أحدًا من المنافسة . وكان من صالحها إقناع الآخرين بصواب مبدأ حرية التجارة لضمان وصول السلع البريطانية للأسواق الأجنبية .

■ أما في حالة الدول غير المتطورة صناعياً والتي لا تملك قدرات تنافسية ضخمة تؤهلها للدعوة إلى الحرية الاقتصادية فمن الأصلاح لها اللجوء للحماية، والتي تعود المطالبة بها إلى الاقتصادي الألماني الشهير فردريك لست F. List في كتابه النظام القومي للاقتصاد السياسي The National System of Political Economy المنشور عام 1841. كان يرى أنه من الأفضل أن تحمي ألمانيا صناعاتها الناشئة إلى المرحلة التي تؤهلها للمنافسة ثم يتم المناداة بحرية التجارة. ويدافع لست عن سياسة وزير مالية فرنسا في عهد لويس الرابع عشر، كولبير Colbert، الذي لعب دوراً رئيسياً في التقدم الصناعي الفرنسي بسبب الحماية. كما يدافع عن سياسة الولايات المتحدة الحمائية في تلك الفترة، ضد السلع البريطانية.

■ أما اهتمامات ماركس في المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية فلم تلتق اهتماما خاصا بل خضعت لنفس آليات المشاكل التي تواجه قضايا النمو الاقتصادي في أوروبا (مع إشارات قليلة للمنتجات غير الأوروبية) ، وسيطرت العلاقة الجدلية ما بين قوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج على آليات التغير الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المختلفة ، حيث تتبع علاقات الإنتاج قوى الإنتاج السائدة في كل مجتمع.

■ ولم يشهد العالم ، بعد إسهامات ماركس (المتجسدة في كتاب رأس المال عام 1867)، اهتمامات جوهرية بقضايا النمو ، والتنمية ، ولقراءة حوالي ثلاثة أرباع القرن . وبرز الاهتمام بدلاً من ذلك بقضايا جزئية مثل اهتمام المدرسة الحديثة النمساوية بنظرية استهلاك المستهلك ، والمنفعة الحديثة والعوامل المحددة لسعر سلعة معينة .

■ واستمر هذا الإهمال (باستثناء إسهامات جوزيف شومبيتر J. Schumpeter في كتابه الخاص بنظرية التنمية الاقتصادية Theory of Economic Development عام 1912) للنمو والتنمية لغاية الحرب العالمية الثانية . ويعزى هذا الإهمال ، أساساً ، إلى استقرار النمو الاقتصادي في بريطانيا ، وفرنسا وألمانيا ثم إلى الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الأهلية ، وبقية الدول الأوروبية فيما بعد . وبالتالي اتسم النمو الاقتصادي ، بالاستقرار النسبي وبالتالي لم يعد الأمر يحتاج إلى إسهامات نظرية اقتصادية لكيفية التعامل مع تحضير النمو.

■ أما فيما يخص العالم الآخر ، دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، فقد كانت تحت الحكم الاستعماري طيلة هذه الفترة ، السابقة للحرب العالمية الثانية ، الأوروبي والأمريكي لاحقا . وبالتالي لم يتم الاهتمام بموضوع التنمية في هذا العالم الآخر ، وبرز الاهتمام بدلا من ذلك في أفضل الأساليب لإدارة المستعمرات . وإذا ما تم التطرق لأحوال هذه البلدان الاقتصادية فعادة ما يتم من خلال الإشارة إلى كونها بلدان متأخرة Backward أو بدائية Primitive وأن ظروفها المتأخرة أو البدائية تعود لظروف مناخية تساعد في الاسترخاء وعدم الرغبة في الابتكار والمخاطرة .

■ ثم انفجرت الاهتمامات والكتابات الخاصة بأدبيات التنمية . ويعزى ذلك إلى بدء العديد من الدول المستعمرة في نيل استقلالها ، من ناحية ، واهتمام الدول الراحية للمنح والمساعدات (بغض النظر عن أهداف هذه المساعدات والمنح) في التعرف على أولويات الاستثمار ، وشروطه في بلدان العالم النامي .



■ وقد تركز الاهتمام ، بعد الحرب العالمية الثانية ، بقضايا (زيادة) الدخل أساسا مع عدم الاهتمام بقضايا (توزيع الدخل) بمعنى عدم توزيع الفقر بل التخلص منه من خلال النمو الاقتصادي (مفهوم تساقط Trickle down مزايانا النمو لصالح توزيع الدخل في الأجل الطويل) . وقد ساهمت نتائج دراسة كوزنتز S. Kuznets في أواسط الخمسينات من القرن الماضي في تعميق القناعة في هذا النهج ، حيث أشار بأن البلدان الأوربية قد شهدت سوء توزيع دخل في بداية مراحل نموها تبعه تحسن في هذا التوزيع .

■ إلا أن إهمال اعتبارات توزيع الدخل بدأت بالتلاشي ، وبدأ الاهتمام منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي بهذا النوع من التوزيع ولو على حساب معدل النمو . حيث بدأ الاهتمام برفع مستوى العمالة يأخذ وضعاً يعادل وضع تعظيم معدل النمو إن لم يكن يفوقه (أوضحت الإحصاءات الاقتصادية أن التطور المحقق في مجال معدلات النمو أدى إلى تدهور يندر بالخطر في مجال توزيع الدخل، وزيادة عدد العاطلين والفقراء) .

- كما بدأ الاهتمام منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي يزداد بقضايا البيئة بعد صدور تقرير "حدود النمو The Limits of Growth" من نادي روما . وبدأ الإدراك يزداد بحدود التطور التكنولوجي المقيدة بحدود استغلال الموارد القابلة للنضوب . وهو الأمر الذي أضاف بُعداً آخرًا للنمو الاقتصادي ، بالإضافة لُبعد توزيع الدخل ، وهو الخاص بحدود الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية خاصة تلك القابلة للنضوب .
- إلا أن الاهتمام سرعان ما عاد للتذكير بأولوية أهداف النمو الاقتصادي ، والفضل يعود للإدارة الاقتصادية في عهد الرئيس ريغان R. Reagan في الولايات المتحدة ، والسيدة تاتشر M. Thatcher في المملكة المتحدة ، وإعاد البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي للتذكير بنظرية تساقط النمو، المشار إليها أعلاه (وقد يعزى ذلك إلى تزايد نفوذ الشركات المتعددة الجنسية التي تسعى إلى تعظيم النمو أساساً مع عدم الاهتمام باعتبارات توزيع الدخل والعمالة) .

# المبادرات الحديثة لإعادة الاعتبار لتخطيط التنمية

تمت ملاحظة وجهتي نظر حول موضوع صياغة استراتيجيات فعالة للتنمية في الدول النامية على النحو التالي :

(أ) أن الدول النامية تعاني من ضعف المؤسسات وعجز الطاقات  
← تحتاج للآخرين في صياغة الاستراتيجيات .

(ب) أن الدول النامية قد بدأت في أخذ المبادرة في تحديد أولويات صياغة الاستراتيجيات التنموية إلا أن قواعد اللعبة توضح هيمنة الآخرين .



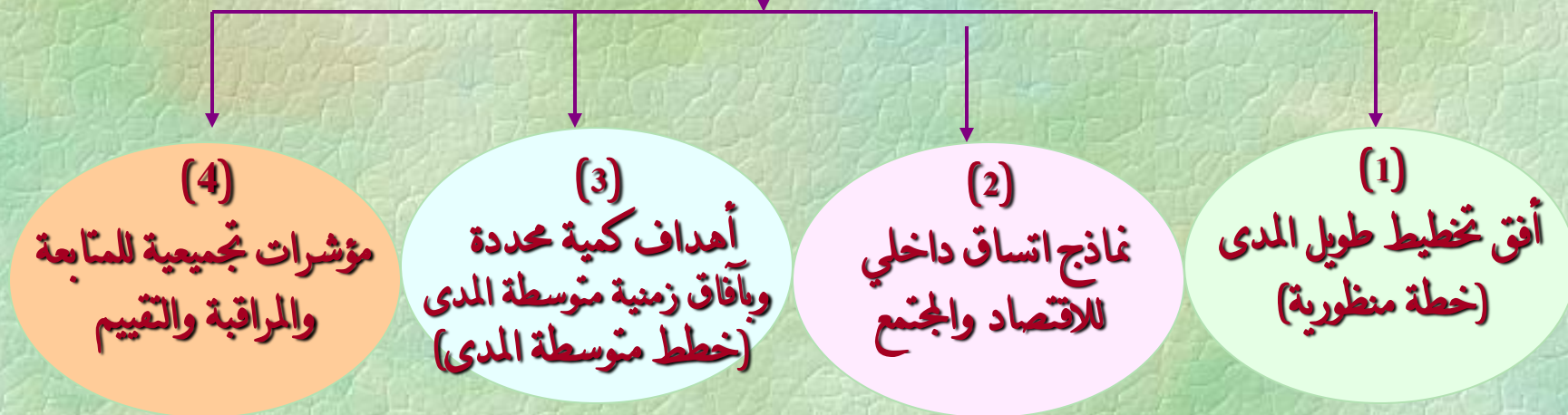
■ يتلخص المحتوى المفاهيمي للملاحظتين (أ) و (ب) في هيمنة الآخرين على عملية صياغة استراتيجيات التنمية في الدول العربية .

■ ينطوي الحديث عن "استراتيجيات للتنمية" على التسليم بمحورية التخطيط التنموي في عملية إحداث التنمية في الدول النامية، كما يدل على ذلك عدد من المبادرات الدولية الحديثة .

# المبادرات الحديثة لإعادة الاعتبار لتخطيط التنمية

■ لتقييم المحتوى التخطيطي للمبادرات الحديثة، يمكن تبني الإطار التالي :

## عناصر المحتوى التخطيطي



■ على أساس هذا الإطار يمكن تقييم المبادرات الدولية الحديثة على النحو التالي :

## المبادرات الدولية الحديثة ذات المحتوى التخطيطي

تقرير النمو المستدام  
:(2005)  
(1) 25 سنة .  
(2) نموذج هارود -  
دومار في شكل نموذج  
النمو الجواني .  
(3) معدل النمو الحقيقي  
(4) مؤشرات تجميعية  
على مستوى الاقتصاد .

مشروع الأمم المتحدة  
للألفية (2005):  
(1) 25 سنة .  
(2) نموذج هارود -  
دومار .  
(3) الإقلال من الفقر  
المادي والبشري .  
(4) مؤشرات تجميعية  
لكل هدف .

الأهداف الإنمائية للألفية  
(الأمم المتحدة (2000):  
(1) 25 سنة .  
(3) الإقلال من الفقر  
المادي والفقر البشري .  
(4) مؤشرات تجميعية  
لكل هدف .

وثائق استراتيجيات  
الإقلال من الفقر (البنك  
الدولي وصندوق النقد  
الدولي (1999)  
(1) نموذج اقتصاد  
تجميعي تقليدي .  
(3) الإقلال من الفقر  
إلى نصف مستواه .  
(4) مؤشرات تجميعية .

الإطار الشامل للتنمية  
(1999): البنك الدولي  
(1) 20 سنة

■ استناداً على هذا التقييم يُلاحظ أن :

■ أن مبادرتين من هذه المبادرات احتوت على كل عناصر المحتوى التخطيطي للاستراتيجيات التنموية .

■ أن مبادرتين أُخرين احتوت على ثلاثة عناصر من عناصر المحتوى التخطيطي للاستراتيجيات التنموية .





■ استناداً على هذه الملاحظات يمكننا استنتاج أنه :

■ لم يتبلور اتفاق عام حول معنى، ومحتوى، الاستراتيجيات التنموية  
الفعالة.

■ تبلور توجه عام نحو إعادة الاعتبار للتخطيط كمنهج لإحداث  
التنمية.

■ على أساس التوجه الدولي أعلاه :

■ ينبغي على الدول النامية أن لا تخشى من الاستفزاز الدولي الذي ترتب عليه تدمير قدراتها المحلية في مجال التخطيط التنموي خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي .

■ ملاحظة أن الهند قد اتبعت نهج التخطيط التنموي على مدى خمسة عقود وتنفذ حالياً الخطة الخمسية الحادية عشر (2007-2012)، وقد حققت نتائج تنموية يُعتدّ بها .